

التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط

د. أيمن إبراهيم الدسوقي

أستاذ مساعد، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

وظفت هذه الاستراتيجية من قبل لضمان أمنها الوطني، من خلال تجاوز توصيات الواقعيين المتعلقة بانتهاج التوازن، أو مسايرة الركب، أو الحياد (٣). بل ويقدم بعض باحثي تاريخ العلاقات الدولية سياسة الاسترضاء *Appeasement Policy* التي اتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا في مواجهة ألمانيا النازية قبيل الحرب العالمية الثانية على أنها الترجمة المعاصرة لسياسة التحوط الاستراتيجي، حيث كانت الدولتان تنخرطان في دبلوماسية ناعمة مع ألمانيا، وفي الوقت نفسه تستعدان لمواجهة "عسكرية" آتية معها. لذلك، أطلق هؤلاء على سياسة الاسترضاء سياسة الدربين التوأم *A Twin-track Policy*، وإن حملها كثير من دارسى العلاقات الدولية مسؤولية اندلاع الحرب العالمية الثانية (٤).

على الرغم من أن نظرية التحوط الاستراتيجي لا تزال في مرحلة التطور، فإنه قد بذلت جهود من قبل الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية للتعريف بظاهرة التحوط وتنظيرها، وعلى رأسهم إيفان س. مديروس *Evan S. Me-deiros*، فوجتك م. وولف *Wojtek Wolfe*، ومحمد سالمان *Mohammad Salman*، وجوستاف جيرارتز *Gustaaf Geeraerts*، وبروك تيسمان *Brock Tessman*.

يقصد بـ "التحوط الاستراتيجي" *Strategic Hedging* أن تتعاون الدولة "المتحولة" مع مصدر التهديد لأمنها الوطني لتجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة (وهو ما يطلق عليه "التوازن الناعم"). وفي الوقت نفسه، تتبنى عناصر من التوازن "الصلد" في مواجهة الدولة المهددة، من قبيل الانخراط في تحالفات مع القوى المنافسة للأخيرة، وزيادة مقدراتها العسكرية وغير العسكرية. ومن الواضح أن استراتيجية التحوط تتضمن خليطاً من التعاون والصراع، حيث تمكن استراتيجيات التحوط الدول التي تطبقها من الانخراط في تعاون اقتصادي، وسياسي - اجتماعي مع الدولة المهددة، بينما توظف ميكانيزمات عسكرية (زيادة أو تحديث المقدرات العسكرية، والدخول في تعاون، أو تحالف أمني رسمي مضاد للدولة المهددة)، واقتصادية، ودبلوماسية، ومؤسسية لإضعاف قوتها. وعلى الرغم

تلجأ الدول إلى استراتيجيات متعددة لمتابعة مصالحها القومية، وتنفيذ أهداف سياساتها الخارجية، منها ما هو صراعي، ومنها ما هو تعاوني، ومنها ما يوظف الحياد، ومنها ما يعتمد على التوازن، سواء أكان ناعماً *Soft Balancing*، أم صلباً *Hard Balancing*، ومنها ما يقوم على التحالف مع القوى الكبرى، أو ما يعرف بـ "مسايرة الركب" *Bandwagoning*، ومنها أخيراً ما ينشد المهادنة، أو يستغرق في التبعية (١).

لكن أوضحت الممارسة أن هناك استراتيجيات أخرى لم تحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الأكاديمية، وهي "التحوط الاستراتيجي" *Strategic Hedging*. وتقدم هذه الاستراتيجية كونها بديلاً ثالثاً، أو استراتيجياً وسطاً بين استراتيجيات الأمن القومي، التي تتبنى الميكانيزمات الصراعية، وتلك التي تتبنى الميكانيزمات التعاونية من جهة، وبين التوازن التقليدي ومسايرة الركب من جهة أخرى، (سواء اتخذت طابعاً دفاعياً بالتحالف مع الدولة المهددة، أو طابعاً هجومياً بالتحالف مع دولة/دول منافسة للأخيرة)، وبين التوازن الصلد والتوازن الناعم، وبين المواجهة المباشرة، أو الاعتماد المفرط على الدول الكبرى (٢).

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في تفسير إمكانات نظرية "التحوط الاستراتيجي" للتطبيق في منطقة الشرق الأوسط. ومن أجل معالجة هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يحاول القسم الأول استكشاف معالم نظرية "التحوط الاستراتيجي"، والمفاهيم الأساسية التي تطرحها. أما القسم الثاني، فيعتمد على إجراء تحليل مقارن للتطبيقات المختلفة للنظرية، ثم يشرح القسم الثالث والأخير إمكانات التحوط الاستراتيجي في إقليم الشرق الأوسط.

أولاً- نظرية "التحوط الاستراتيجي" والمفاهيم الأساسية التي تطرحها:

يعد "التحوط الاستراتيجي" نظرية هيكلية جديدة في العلاقات الدولية، على الرغم من أن سلوك التحوط ليس جديداً في السياسات الخارجية للدول. فقد أثبتت الممارسة أن هناك دولاً كثيرة، سواء كانت صغرى، أو كبرى، أو صاعدة، أو متوسطة،

(أو التخطيط لحالات طارئة في) موقف لا تستطيع فيه الدول اتخاذ قرار باستخدام البدائل المباشرة، مثل التوازن، ومسايرة الركب أو الحياد". وبدلاً من ذلك، تتخذ الدول المحسوبة موقفاً وسطاً يجنبها ضرورة الاختيار بين طرف على حساب الطرف الآخر (١١). وقد عمد كل من تيسمان Tessman، وولف Wolfe إلى تطوير تعريف إجرائي لاستراتيجية التحوط (١٢)، حيث وضعا أربعة معايير يجب أن تتوافر في سلوك الدولة حتى يمكن عدّه سلوكاً تحوطياً. يتعلق المعيار الأول بأن تقوم الدولة بتحسين قدرتها التنافسية (العسكرية، والاقتصادية)، تحسباً لأية مواجهة عسكرية محتملة مع الدولة المعادية، (ويطلق البعض على ذلك النمط الأول من التحوط)، وزيادة الاحتياطات الاستراتيجية من السلع العامة لتعويض المساعدات الراهنة المقدمة من الدولة المهتدة، (ويطلق البعض على ذلك النمط الثاني من التحوط). ويمكن تحسين المقدرات التنافسية للدولة المحسوبة، من خلال التعاون الأمني والدفاعي، والانخراط في تحالفات رسمية مع فاعلين (إقليميين أو دوليين) مناهضين لسياسات الدولة المهتدة للأمن الوطني للدولة، وتطوير قدراتها الذاتية العسكرية والاقتصادية، وما يرتبط بذلك من زيادة التسلح، وإعطاء الإنفاق الدفاعي أولوية متقدمة على ما عداه من أوجه الإنفاق العام. ويتعلق المعيار الثاني بأن تتجنب الدولة استثارة الدولة المهتدة بصورة صريحة أو تجنب المواجهة المباشرة معها، والانخراط في علاقات تعاونية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية مع الدولة المهتدة. أما المعيار الثالث، فيؤكد أن التنسيق لاستراتيجية التحوط يكون مركزياً على أعلى المستويات الحكومية، لأنها تتناول قضايا تتعلق بالأمن القومي. وأخيراً، يجب أن تكون الدولة المحسوبة مستعدة لقبول التكلفة الداخلية و/أو الدولية في المدى القصير لاستراتيجيتها التحوطية، من أجل تحقيق المنافع في الأجلين القصير والطويل. وقد تتضمن التكلفة الداخلية إقامة أو تطوير البنية التحتية للدول المستهدفة، وخص الاستثمارات، وتقديم حوافز سياسية، واقتصادية ... إلخ، تماماً كما تفعل الصين في الشرق الأوسط، حيث تقوم استراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة على التحوط مع الولايات المتحدة (١٣). على المستوى الخارجي، قد تتضمن اتباع سلوك خارجي محايد تجاه الصراعات الإقليمية أو الدولية التي تكون الدولة المهتدة طرفاً فيها، وربما تبذل مساعي حميدة لتسوية هذه الصراعات، تماماً كما تفعل عُمان في سياستها تجاه إيران.

تطرح نظرية التحوط الاستراتيجي عدداً من المفاهيم الأساسية، أهمها: التوازن الناعم، والتوازن الصلب، والتوازن الإيجابي، والتوازن السلبي.

يسمى التوازن الناعم Soft Balancing الأشكال غير العسكرية للتوازنات في النظام الدولي، وهو يحدث عندما تقرر الدول الأضعف أن سيطرة ونفوذ دولة أقوى لا يمكن قبوله، وأنه لا يمكن توزيع التوازن التقليدي تجاه الأخيرة، نظراً لتفوق مقدراتها العسكرية. ويوظف التوازن الناعم وسائل متنوعة دبلوماسية، واقتصادية، ومؤسسية، بعبارة أخرى، يستخدم التوازن الناعم الوسائل غير العسكرية لتأجيل، أو تثبيط، أو إضعاف السلوك العنيف الأحادي من جانب الدولة الأقوى، من

من التناقض الظاهر بين نمطى السلوك (التعاون مع الدولة المهتدة، ومحاولة إضعافها، أو زعزعة استقرارها في الوقت نفسه)، فإن استراتيجية التحوط الفريدة تعمل إذا كانت الدولة ترى خصمها تهديداً حقيقياً ومباشراً لأمنها الوطني (٥).

بيد أن "التحوط" يختلف عن الحياد. فالحياد يجبر الدولة على عدم التدخل في أي صراع، وعلى التزام موقف واحد تجاه جميع أطراف الصراع، فيما يتيح التحوط لمن تتبناه التعاون مع الدولة الخصم، والتعاون في الوقت نفسه مع حلفاء ضدها (٦). أي أن استراتيجية التحوط تقع بين استراتيجيتي التوازن والحياد، وتلجأ إليها الدول، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، عندما لا ترغب في دعم أي من القوتين المتنافستين، أو وضع نفسها في موقف يتطلب الاختيار بينهما (٧). وهذا بالضبط ما تفعله الدول الآسيوية في إقليم آسيا-الباسيفيك تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين (٨).

ويتكون سلوك التحوط، إذن، من متابعة استراتيجيات تؤكد ميكانزمات الانخراط والتكامل من ناحية، وتؤكد التوازن بالمفهوم الواقعي الذي يأخذ شكل التعاون الأمني مع الدول الأخرى، وزيادة المقدرات العسكرية وتحديثها من ناحية أخرى. وقد وصف تيسمان Tessman سلوك التحوط بأنه أقل تصادماً من فكرة التوازن التقليدي، التي كانت سائدة في الحرب الباردة، وأنه أقل تعاوناً من استراتيجيتي مسايرة الركب والتبعية اللتين تجعلان الدول تتعاون استراتيجياً مع الدولة القائد أو الأقوى، حتى تتجنب هجوماً مباشراً من جانبها، أو من أجل المشاركة في غنائم النصر. هذا النمط من السلوك كان غالباً على سياسات الدول الخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مباشرة. كما يوصف "التحوط الاستراتيجي" بأنه أكثر استباقية من مجرد تمرير مسؤولية الحماية، أو ضمان الأمن إلى طرف آخر، من خلال التحالفات مع الدول الكبرى، وهي الحالة التي تنبع من الخوف من ظهور قوة جديدة، أو ائتلاف قوى يؤدي إلى إحداث خلل في نظام متعدد الأقطاب (مثل الحالة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى (٩)). من هنا، تستهدف استراتيجية التحوط الحفاظ على الوضع الراهن، وليس تغييره.

بالإضافة إلى الجمع بين ميكانزمات تعاونية وصراعية، يتضمن سلوك التحوط الفصل بين القضايا Issue-areas، وتنوع الأهداف أو الشركاء لتوسيع الفضاء الاستراتيجي. ويقصد بالفصل بين القضايا أن تلجأ الدولة المحسوبة إلى التحالف مع الدول الأخرى في قضايا مختلفة للاستفادة من إمكانات هذه الدول. فمثلاً، تفضل دول شرقى آسيا التعاون مع الولايات المتحدة في القضايا الأمنية، لكنها تنخرط مع الصين في القضايا الاقتصادية. ويستند تنوع الشركاء إلى نقاط قوة الأخيرين وخصائصهم. فمثلاً، تحتل الصين والولايات المتحدة مرتبة متقدمة في اختيارات دول شرقى آسيا، تليها اليابان، والاتحاد الأوروبي، والهند (١٠).

يعرّف جوه Goh التحوط الاستراتيجي، في إطار دراسته لسياسات دول آسيا-الباسيفيك تجاه كل من الولايات المتحدة والصين، بأنه "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب

وزيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة للحلفاء، وزيادة مستوى التبادل التجاري، والمساندة الدبلوماسية في المحافل الدولية، والتعاون التقني، وبرامج التدريب معهم (١٩).

أما التوازن السلبي Negative Balancing، فيشير إلى إضعاف القدرات الوطنية العسكرية وغير العسكرية للخصوم، سواء من خلال تباع استراتيجيات توازن مباشرة أو غير مباشرة. وتشتمل استراتيجيات التوازن المباشرة على عمليات التجسس، والتخريب العسكري، ومنع وصول تكنولوجيا عسكرية للحلفاء، وتتضمن أيضا العقوبات الاقتصادية المباشرة، والمضاربة في الأسواق المالية، وفرض العزلة الدبلوماسية، والحصار الثقافي والتكنولوجي، ومساندة المعارضة الداخلية لنظام العدو.

تشتمل استراتيجيات التوازن غير المباشرة على تصدير الأسلحة، ونقل التكنولوجيا العسكرية لخصوم الدولة المهددة، وإقامة غطاء صاروخي يستهدف المنافس، والانخراط في جهود ضبط التسليح التي تستهدف إضعاف قدرات النظم العسكرية، وتغيير النظم الصديقة للدولة المهددة. وتشتمل أيضا على استخدام المؤسسات الدولية لإضعاف اقتصاد الدولة المهددة، والعقوبات الاقتصادية ضد حلفائها، والانخراط في الجهود غير العسكرية لتغيير النظم الصديقة لها، والحرب الإعلامية.

لكن لماذا تلجأ الدول إلى استراتيجية التحوط الاستراتيجي؟ يمكن تفسير لجوء الدول إلى التحوط الاستراتيجي بصفة عامة بأنه يوفر ما يطلق عليه مديروس Medeiros "استراتيجية تأمين جيوبوليتيكي" للدولة. ويلاحظ أن سلوك التحوط يندرج بامتياز تحت مظلة النظرية الواقعية الجديدة (الهيكلية)، حيث إنه اعتراف بالأبعاد الهيكلية للقوة في السياسة، ومحاولة لتقليل تأثيرها في الداخل. بعبارة أخرى، فإن سياسة التحوط ليست نتيجة كلية لعوامل نابذة من الداخل (٢٠).

إن العنصر الأساسي لفهم هذه الاستراتيجية المختلطة هو أن الدولة التي تحوط تحاول، من الأساس، تقليل التهديدات لاستقرارها، والبقاء في عالم فوضوي Anarchic، وأن دافعها في ذلك ليس الحصول على مكاسب مادية، أو تغيير وضعها النسبي، وإنما تأمينه. فأية مكانة أو اعتراف تتناهما الدولة من المناورات الدبلوماسية التي تصمم لاستغلال المساحة بين الحلفاء والأعداء يدعم أمنها (٢١). بعبارة أخرى، فإن التحوط استراتيجية منهجية تعنى من الأساس بقاء الدولة، لا حجم التأثير والنفوذ اللذين يأتيان في مرتبة ثانية بعد البقاء.

تلجأ الدول أيضا للتحوط، عندما تقل القدرة النسبية للحلفاء على ضمان أمنها الوطني بفعل تغير موازين القوة لغير مصلحة هؤلاء الحلفاء أو تدهور قدراتهم الاقتصادية، وفي الوقت نفسه زيادة القدرات الشاملة للقوى المنافسة. علاوة على ذلك، تتيح استراتيجية التحوط مساحة للدول، لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، لتوظف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياساتها الخارجية عن الدول الكبرى. فالتحوط يعطي الدول الدافع لدعم أمنها، من خلال إقامة التحالفات، وزيادة القدرات

خلال زيادة تكلفته (١٤). ويعتمد هذا النمط من التوازن على أدوات القوة الناعمة، مثل الثقافة، والقيم السياسية، والدبلوماسية، والأدوات الإعلامية، وعدالة أو شرعية السياسات الخارجية التي تتابعها الدولة، وجاذبية النموذج (الاقتصادي أو السياسي) الذي تطرحه، وقدرتها على الاندماج الدولي، وصنع صورة دولية إيجابية لذاتها كمثال يحتذى في مجالات التنمية الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي، والعمل الإنساني، ودعم الشرعية الدولية (١٥).

وقد راج مفهوم التوازن الناعم بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز الأحادية القطبية لدرجة أن البعض وصفه بأنه سلوك نموذجي لمواجهة الدولة المهيمنة في ظل نظام أحادي القطبية. فهذا النوع من التوازن يوضح أطرا جديدة، لا تتضمن القوة العسكرية، لموازنة القطب الأوحده في النظام الدولي. ووفقا لبابي Pape، يشير التوازن الناعم إلى "اتخاذ مجموعة من الإجراءات لا تتحدى بشكل مباشر الهيمنة العسكرية الأمريكية، ولكنها تستخدم المؤسسات الدولية، وكفاءة الإدارة الاقتصادية، والتدابير الدبلوماسية من أجل إحباط سياسات الولايات المتحدة أو تقويضها، وتعويق محاولاتها لفرض الهيمنة" (١٦). ووفقا لبول Paul، ينطوي التوازن الناعم على "تحقيق توازن ضمنى مع الدولة المهيمنة، عندما تقوم الدول بشكل عام بتطوير بعض التفاهات الأمنية المحدودة مع بعضها بعضا، والتعاون في إطار المؤسسات الإقليمية والدولية لتحقيق التوازن مع مصدر تهديد محتمل، أو مع قوة صاعدة" (١٧).

أما التوازن الصلب Hard Balancing أو التقليدي، فيشير إلى زيادة القدرات العسكرية و/أو الاقتصادية، أو الدخول في تحالفات، "حيث تقوم الدولة بزيادة مقدراتها وترسانتها العسكرية لتحقيق التوازن مع الدول المعادية لها، ويكون ذلك من خلال بناء مستمر للأسلحة التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك القدرات النووية، وتطويرها" (١٨).

يستهدف التحوط الاستراتيجي إيجاد موازنة بين استراتيجيتي التوازن الصلب والتوازن الناعم، مع تجنب المواجهة المباشرة مع القوة الصاعدة أو الكبرى في الوقت نفسه.

يقصد بالتوازن الإيجابي Positive Balancing تحسين القدرات الوطنية العسكرية وغير العسكرية، سواء من خلال اتباع استراتيجيات توازن داخلية أو خارجية، عسكرية أو غير عسكرية. وتشتمل استراتيجيات التوازن الداخلية على تطوير مكثف للقدرات العسكرية، وزيادة الإنفاق العسكري، وتحسين التكنولوجيا العسكرية، وزيادة عدد القوات المسلحة، واستيراد الأسلحة، مع ما يعنيه ذلك من الانخراط في سباق التسليح. وتتضمن استراتيجيات التوازن، أيضا، تطوير القدرات الاقتصادية، وتوفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين مستوى وسائل الإعلام.

أما استراتيجيات التوازن الخارجية فتشتمل على التحالفات العسكرية، واتفاقات الدفاع المشترك، وتصدير الأسلحة، وتحويل التكنولوجيا العسكرية إلى الحلفاء، والتدريبات العسكرية المشتركة، وتتضمن أيضا المساعدات الاقتصادية الاستراتيجية،

وتمارس تايلاند سلوك التحوط، من خلال الحفاظ على علاقات وثيقة مع بكين وواشنطن، على حد سواء، لتعظيم فوائدها، وفتح آفاق جديدة للمناورة. فقد وقعت تايلاند سلسلة من المبادرات مع الولايات المتحدة تهدف إلى تأمين التجارة ضد الهجمات الإرهابية، منها مشروع ثنائي لتتبع الحاويات من الموانئ التايلاندية إلى الموانئ الأمريكية. كما أعادت الحكومة فتح القاعدة البحرية في ستاهيب Sattahip، التي تبعد عن بانوك نحو ٢٠٠ كيلومتر، للسماح بنشر المعدات العسكرية الأمريكية في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، قررت سنغافورة ترسيخ علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، وبالتالي تميل بقوة نحو واشنطن بعيدا عن بكين. لكنها في الوقت نفسه تحوط مع الصين لمواجهة التحدي الصيني للاستقرار الإقليمي، واحتمال قيام بكين بمرحلة جهود التنمية الاقتصادية. الأمر نفسه ينطبق على الفلبين. أما فيتنام، فعلى الرغم من أنها توصف بـ "صديق الصين"، فإنها طورت علاقاتها بالولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، وهي مجبرة على استيعاب الصين، حيث لا يمكنها تعميق العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة بشكل سريع (٢٧).

وقد استخدم مديروس نظرية التحوط الاستراتيجي لتفسير سلوك دول جنوبي شرق آسيا والمحيط الهادئ تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين (٢٨). كذلك فعل فان جاكسون Van Jackson في دراسته عن ظهور واستمرارية التحوط الاستراتيجي عبر القارة الآسيوية (٢٩). فالدول الآسيوية تنخرط في تعاون أمني مع الولايات المتحدة، خوفا من نفوذ الصين المتنامي، ورغبتها في نيل قيادة القارة الآسيوية، ولكن في الوقت ذاته، تنخرط في أطر للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع الصين. ففي السنوات الأخيرة، أدى صعود الصين، والصعوبات المالية والاقتصادية التي عانتها الولايات المتحدة إلى سيادة إحساس بعدم اليقين الاستراتيجي لدى القوى الآسيوية الصغرى. ومن ثم، بدأت استراتيجية التحوط في الظهور في الكثير من عواصم هذه الدول.

لكن اتضح فيما بعد أن الدول الكبرى أيضا تلجأ إلى استخدام هذه الاستراتيجية لمواجهة الأخطار الكامنة في بيئة دولية، تتسم بعدم اليقين، و/أو لموازنة الدولة القائد في النظام الدولي، لاسيما إذا كان هيكله أحاديا. ففي ظل الأحادية القطبية، تلجأ الدول الكبرى، التي تنتمي إلى الفئة الثانية في النظام الدولي، إلى التحوط من أجل موازنة الدولة القائد، وفي الوقت نفسه تتجنب المواجهة المباشرة معها. وقد ربط تيسمان Tess-man بين استراتيجية التحوط والنظام الدولي أحادي القطبية. وتنهض حجته على أساس أن استراتيجية التحوط تساعد دول الفئة الثانية على التكيف مع التهديدات والقيود على سلوكها، ومع البيئة الدولية التي تتسم بعدم اليقين في ظل نظام الأحادية القطبية، وهو ما برز في سلوك هذه الدول في أوائل القرن الحادي والعشرين، وهي الفترة التي شهدت أقصى مدى للهيمنة الأمريكية، أو ما يُعرف بـ "السلام الأمريكي". ومن الصحيح أن سلوك التحوط ليس مقصورا على نظام الأحادية القطبية. لكنه أكثر احتمالا في ظل ظروف الأحادية القطبية، لاسيما إذا كانت

العسكرية، والانخراط في تعاون مع الدولة المهددة، الأمر الذي يمكن هذه الدول من تجنب تداعيات موقف المعضلة الأمنية (٢٢).

ثانيا- التطبيقات المختلفة لنظرية "التحوط الاستراتيجي":

ظهرت استراتيجية التحوط في البداية لتفسير سياسات الدول الصغرى تجاه نظيراتها الكبرى، حيث إنها الخيار الأفضل، أو "الطريق الذكي" لتعويض صغر حجم الأولى، وغياب - أو قلة - وسائل القوة الصلدة المتاحة أمامها لتنفيذ سياساتها الخارجية. بعبارة أخرى، تلجأ الدول الصغرى إلى اتباع التحوط كخيار استراتيجي من أجل تعظيم المكاسب، وتجنب التبعية للقوى الكبرى (٢٣). وطبقا لميديروس (٢٤)، تلجأ الدول الصغيرة إلى التحوط عندما تريد الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع قوتين كبيرين. فبالرغم من الحقائق الهيكلية المتعلقة بالقوة والمقدرة في السياسة العالمية، تتيح استراتيجية التحوط مساحة واضحة للدولة الصغيرة لتوظيف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياساتها الخارجية (٢٥).

لعل من أبرز الأمثلة في هذا الخصوص، سياسات دول جنوب شرقي آسيا، لاسيما سنغافورة، وفيتنام، وتايلاند، والفلبين، وإندونيسيا، تجاه الصين، وتجاه تبلور نظام إقليمي جديد، وهو النظام الذي يتم تشكيله أساسا بواسطة الصين والولايات المتحدة. ويلاحظ أن استراتيجية التحوط هي الأكثر شعبية في سياسات دول جنوب شرقي آسيا، إذ إن السياسات الخارجية لهذه الدول يمكن فهمها من خلال منظور التحوط بدلا من التوازن أو مسابرة الركب، حيث تتخذ هذه الدول مسارا وسطا، بدرجة أو بأخرى، في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. فهذه الدول تتحوط ضد سيناريوهات الأمن السلبية، من خلال مزيج من التوازن غير المباشر والانخراط مع الصين، كما تترك هذه الدول أن الصين تمثل أكبر تحد لأمنها الوطني. ولذلك، تتحوط تجاهها عن طريق سياسات الارتباط القوية مع الولايات المتحدة.

وتستهدف استراتيجية التحوط تحقيق هدفين، هما: تحقيق أعظم الفوائد من خلال الانخراط مع الصين (من خلال المؤسسات والروابط الاقتصادية)، ومن خلال التوازن غير المباشر (تحديث مقدراتها العسكرية، والروابط الأمنية مع الولايات المتحدة)، وكسب حرية أكبر في سياستها الخارجية، من خلال توسيع خياراتها الاستراتيجية. وتتراوح ميكانيزمات التحوط لهذه الدول بين ميكانيزمات تعاونية، وأخرى صراعية. وتتضمن تحديث المقدرات العسكرية درجة منخفضة من القسر (مثل التدريبات العسكرية مع طرف ثالث)، وتعاون أمني محدود (مثل إجراءات بناء الثقة)، والتعاون المالي، والروابط التجارية والاستثمارية (٢٦).

وقد استطاعت هذه الدول تحقيق مكاسب اقتصادية، من خلال انخراطها مع الصين، وفي الوقت نفسه تحسين روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة. وتعد تايلاند من نماذج الدول المتحطة القوية، فيما تعد كل من سنغافورة وفيتنام من نماذج التحوط الأضعف.

الطاقة، فإن القيادة الصينية حريصة على ألا تؤدي هذه العلاقات إلى تخريب علاقات الصين بالولايات المتحدة. فبكين تحاول إيجاد توازن بين تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والتزاماتها تجاه الدول الغربية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق العسكري الصيني في السنوات الأخيرة، لا ترغب الصين في هدر مصادرها في سباق تسلح مع الولايات المتحدة. وعليه، فقد دفع أمن الطاقة لدى الصين إلى اتباع "دبلوماسية القوة الناعمة" في الكثير من المناطق، وأولت مهمة إدارتها إلى أعلى المستويات الحكومية (٣٢).

في إطار دراسته للتحولات الاستراتيجية في سياسات الدول غير الراضية في النظام الدولي، استخدم سمير بوري Samir Puri نظرية التحولات الاستراتيجية لتفسير السياسة الروسية، والسياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة (٣٣). في هذا الصدد، يدل "بوري" على كيف أن روسيا والصين، كونهما دولتين غير راضيتين، استخدمتا التحولات الاستراتيجية لتحقيق الأمن والمكانة، خاصة من خلال المراجعة الداخلية التي لا تخاطر بقدرتها على المشاركة في النظام الدولي، أو بالانجرار إلى حرب دولية. وقد حافظت الدولتان على هذا التوازن الدقيق خلال اثنتين من كبرى أزمات القرن العشرين، هما: الصراع الروسي - الأوكراني، والعمليات البحرية الصينية. وفي الحالتين، تواكبت جهود الدولتين لتأكيد قوتها الإقليمية مع جهودهما للمقايضة مع الدولة المهيمنة على النظام الدولي (الولايات المتحدة). وقدم بوري دليلاً مفصلاً على أنه رغم المناورات المراجعة Revisionist Maneuvers التي تقوم بها كل من بكين وموسكو، فإن هاتين الدولتين لا تريدان التورط في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، أو الانفصال عن النظام الدولي الراهن. هنا، يمكن تفهم كيف أن استراتيجية التحولات تستهدف المحافظة على الوضع الراهن، في المدى القصير على الأقل.

هكذا، يمكن أن يفهم التحولات الاستراتيجية على أنه نوع من السلوك الخارجي لدول المستوى الثاني في النظام الدولي، من أجل أن تتكيف مع الأثر الكلي للسياسة الخارجية للدولة المهيمنة، ومع مظاهر عدم التأكد المميزة لنظم الواحدة القطبية. وقد رأى مديروس أن استراتيجية التحولات هي الأكثر انتشاراً في النظم الدولية أحادية القطبية، والتي تتميز بلامركزية القوة، أي أن هناك مجموعة من القوى الكبرى إلى جانب الدولة القائد. تلك هي الحالة التي ميزت النظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، وهو نظام تتمتع فيه دولة ما بتفوق بارز في النفوذ، ومصادر القوة، ولكن قدراتها في حالة انخفاض نسبي في الوقت نفسه. وعليه، تعد هذه الاستراتيجية هي الأنسب لدول الفئة الثانية في النظام الدولي لمواجهة الدولة القائد، حيث إنها تحمي هذه الدول من المواجهة المباشرة مع الأخيرة على المدى القصير، وفي الوقت نفسه تمكن تلك الدول من البقاء إذا حدثت مواجهة عسكرية مع الدولة القائد على المدى البعيد. كذلك، يمكن استخدام سلوك التحولات في حالة فقدان السلع العامة، أو الخدمات التي تقدمها الدولة القائد لدول الفئة الثانية في النظام الدولي. ومن أمثلة السلع العامة التي توفرها الدولة القائد حماية خطوط الاتصالات

تتسم بانتشار القوة، حيث تسعى دول الفئة الثانية إلى تطوير قدراتها التنافسية، من أجل تقليل أو جسر الفجوة مع الدولة القائد في النظام الدولي. وفي الوقت نفسه، تلجأ الأخيرة إلى منع أو إحباط أية محاولة لتغيير هيكل القوة في النظام الدولي، كأن استراتيجية التحولات تنشئ استراتيجيات للتوازن الإيجابي (من جانب دول الفئة الثانية)، والتوازن السلبي (من جانب الدولة المهيمنة) في الوقت نفسه (٣٠).

كثيرة هي الدراسات التي تركز على الصين كدراسة حالة للتحولات الاستراتيجية، حيث تتحولات الأخيرة في سياستها تجاه الولايات المتحدة. ويتكون السلوك التحولي الصيني من متابعة استراتيجية تؤكد ميكانيزمات الانخراط والتكامل من ناحية، وتؤكد التوازن بالمفهوم الواقعي، من خلال تحديث قدراتها العسكرية، والتعاون الأمني مع الدول الأخرى، في آسيا وخارجها. ويلاحظ أن استراتيجية بكين التحولية مدفوعة بعدم اليقين العميق بشأن البيئة الأمنية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الصينية - الأمريكية. ولما كانت أهداف سياستها الخارجية تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية لتسهيل صعودها إلى مرتبة القوة العظمى، فإنها تسعى إلى تقليل قدرة الدول الأخرى على الحد من سعيها لتحقيق هذه الأهداف. فخلال السنوات القليلة الماضية، وظفت الصين التحولات الاستراتيجية كسياسة تأمين في مجالات عدة. وقد أكد عدد من الباحثين هذا الاتجاه في السياسة الخارجية الصينية، من خلال تجنب استعداد الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تأسيس شبكة من العلاقات مع الدول الأخرى (٣١).

في هذا الصدد، اختبر كل من سلمان M.Salman وجيرارتز Geeraerts، في إطار دراستهما عن التحولات الاستراتيجية للدول الكبرى، فروض النظرية في حالة استراتيجية أمن الطاقة الصينية في الشرق الأوسط. وقد وقع اختيارهما على هذه الحالة الدراسية، لأنها تقدم نموذجاً واضحاً لسلوك التحولات الاستراتيجية. كما اختبرا تأثير هذه الاستراتيجية في علاقات الصين الاستراتيجية بدول الشرق الأوسط. وخلصا إلى أن التحولات قاد إلى تطوير علاقات الصين الاقتصادية والعسكرية بالدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، من أجل تغطية احتياجات الصين المتزايدة للنفط، ولدعم نموها الاقتصادي. كما دفع التحولات بكين إلى العمل مع الدول الرئيسية المستوردة للنفط، وإلى الحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية وخطوط إمدادات النفط للحد من الصدمات المدمرة لأسعار النفط. وكان من نتائج هذه السياسة أن أصبحت الصين أكثر استقلالاً في تحقيق مصلحتها العامة في تعزيز أمن الطاقة، الأمر الذي يوضح محاولات حماية المصالح الصينية بشكل مستقل عن الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإن الصين حريصة على عدم الدخول في مواجهة عسكرية مع واشنطن. فهي تعلم جيداً التكلفة الضخمة لخوضها تلك المواجهة. لذلك، فهي تعمل مع دول تلك المنطقة إلى الحد الذي لا يثير غضب الدولة الرئيسية في النظام العالمي. والمثال الشاهد على ذلك هو علاقات الصين بإيران. فعلى الرغم من أهمية إيران جيوبوليتيكية، واقتصادياً، من منظور أمن

السابقة على توقيع الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥ بين إيران والدول الست الكبرى (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) (٣٩).

وتعد الهند مثالا بارزا على اتباع سلوك التحوط الاستراتيجي، نتيجة صعود الصين كقوة إقليمية كبرى، كما ينطبق الأمر نفسه على اليابان وماليزيا في علاقاتها مع الصين. وبالإشارة إلى الحالة الهندية، يلاحظ أن دلهي تمارس التحوط في سياستها الخارجية تجاه الصين على الرغم من العلاقات الجيدة بين البلدين. فقد شهد القرن الحادي والعشرون تحسنا كبيرا في العلاقات بين البلدين من حيث التبادل التجاري، والتعاون الثقافي، والتعليمي. وبعد وصول حكومة ناريندرامودي Na- rendra Damodardas Modi إلى السلطة في منتصف عام ٢٠١٤، اقترنت تلك العلاقات الجيدة باستراتيجية تحوطية. ففي ظل إدارة مودي الحالية، سعت دلهي إلى تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة (وهي الشراكة التي تستوفي أو تكاد - مقومات التحالف الرسمي) للتصدي لنفوذ الصين عبر آسيا لاسيما في باكستان، وجنوب شرق آسيا، والمحيط الهندي، في الوقت نفسه الذي اتبعت فيه دلهي علاقات أفضل مع بكين. فقد تم تمديد اتفاقية التعاون الدفاعي (الموقعة عام ٢٠٠٥) بين الولايات المتحدة والهند لمدة عشر سنوات أخرى في عام ٢٠١٤، وتم دعم التسليح الهندي، والاتفاق على حماية الأمن البحري، وضمان حرية الملاحة في ممرات الاتصال المائية بالمحيط الهندي، وبحر الصين الجنوبي، وتوقيع معاهدة لتأمين الاتصالات العسكرية (٢٠١٨). في الوقت نفسه، تربط الهند علاقة جيدة مع اليابان (التي لديها عداوة تاريخية مع الصين). فمذ عام ٢٠١٤، تم تعزيز العلاقات الأمنية والسياسية بين البلدين، حيث سارعت دلهي بدعوة طوكيو للمشاركة في المناورات البحرية الأمريكية - الهندية في مالابار، والتي انضمت الأخيرة إليها بعد أن توقفت لمدة ست سنوات بسبب الاعتراض الصيني عليها. ومع ذلك، نجد الهند حريصة على تطوير علاقاتها مع الصين بسبب احتياجها للصين في تحقيق إصلاحات اقتصادية داخلية، فضلا عن التقارب في الكثير من القضايا العالمية، وعضوية الهند أخيرا في منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم الصين، وروسيا، ودول آسيا الوسطى (٤٠). والحقيقة أن الحالة الهندية (تجاه الصين) تقدم مثالا قويا للتحوط الاستراتيجي، إذ تستوفي الخصائص الثلاث التي يجب أن تتوافر في السلوك الخارجي كي نوصفه بالتحوطي، وهي الجمع بين وسائل متنوعة (ما بين تعاونية وتوازنية)، والفصل بين القضايا (حيث يتم التعاون في المجال الأمني مع الولايات المتحدة، والانخراط مع الصين في المجال الاقتصادي، والفصل بين منازعاتها السياسية والحدودية مع الصين وعلاقاتها الاقتصادية)، وتنويع الشركاء (الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وروسيا، وغيرهم).

ثالثا- إمكانات التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط:

ثمة إمكانات كبيرة لاستراتيجية التحوط في الشرق الأوسط. فإذا حاولنا تطبيق نظرية مركب الأمن الإقليمي (٤١) لباري بيوزان

البحرية الرئيسية، ودعم النظام النقدي الدولي، ومكافحة الإرهاب الدولي، وغيره. ومن الممكن أن تكون الخدمات في شكل حماية دولة، ونقل تكنولوجيا، أو مساعدات مالية وعينية (٣٤).

يفسر كارينتر Carpenter ذلك بأن التهديد الأساسي لدول الفئة الثانية هو وقوع مواجهة عسكرية مباشرة مع الدولة القائد في النظام الدولي، الأمر الذي تحاول استراتيجية التحوط تجنبه، وذلك من خلال تعزيز القدرات العسكرية، لكنه لا يرقى إلى حد التوازن الداخلي أو الخارجي الصارم الذي قد يثير غضب الدولة الكبرى. فهي تحسن من قدرة الدولة التحوطية على المدى الطويل للتنافس بنجاح خلال أي نزاع عسكري محتمل مع قائد النظام، وتتجنب بوعي أي نوع من الاستفزاز الذي قد يثير مواجهة عسكرية في المدى القصير. كذلك، تتيح استراتيجية التحوط للدول المتحولة تنويع مصادر الطاقة، والتعاون الاقتصادي، والدبلوماسية، والتكنولوجيا مع دول أخرى للحد من تأثير العقوبات إذا تعرضت لحظر من جانب الدول الكبرى. أما عن احتمالية توقف السلع العامة، والخدمات، التي تمنحها الدول الكبرى، فالتحوط الاستراتيجي قد يشمل البحث عن مقدمين آخرين لهذه السلع والخدمات، أو تطوير قدرات ذاتية مستقلة، أو التقدم نحو تقليل الاعتماد على هذه السلع والخدمات. لذلك تتجنب استراتيجية التحوط هذا الإجراء، من خلال إنشاء منظمات إقليمية قادرة على توفير السلع العامة المرتبطة بالأمن، وتطوير قدرات بحرية مستقلة تكفي لحماية طرق الشحن الرئيسية والاختناقات، وانخفاض الاعتماد على دعم الدفاع المباشر (القوات، والقواعد، والمظلات النووية) التي يقدمها قائد النظام للدول المتحولة (٣٥).

من المفارقات أن الدولة القائد، في ظل نظام الأحادية القطبية بعد الحرب الباردة، كانت تتحوط في علاقاتها مع دول الفئة الثانية. فالولايات المتحدة تنتهج هذه الاستراتيجية في سياساتها الخارجية تجاه الصين للحد من الصعود الصيني المتنامي في القارة الآسيوية، والحوئل دون تحولها إلى دولة "مراجعة" في النظام الدولي. وتقوم استراتيجية التحوط الأمريكية على سياسات تؤكد ميكانيزمات تعاونية وتنافسية في الوقت نفسه. فبالإضافة إلى الانخراط مع بكين في علاقات اقتصادية واسعة المدى، ومحاولة دمجها في الترتيبات السياسية والاقتصادية العالمية التي وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، تعمد الأخيرة إلى تطوير مقدراتها العسكرية، وتنمية تحالفاتها العسكرية مع الدول الآسيوية المحيطة بالصين. فالولايات المتحدة تلجأ إلى التحوط في هذه المنطقة للحد من نفوذ الصين المتنامي، وتستخدم التعاون الاقتصادي لتزويد من قدرة حلفائها في مقاومة الصين، وإيجاد قوة إقليمية تنافس الصين (٣٦).

كما تلجأ الدول المتوسطة والصاعدة إلى استراتيجية التحوط أيضا. فمثلا، استنتج جنداراش Gindarash أن إندونيسيا صممت استراتيجيتها الدفاعية على أساس التحوط (٣٧). واختبر تيسمان Tessman استراتيجية التحوط في الحالة البرازيلية (٣٨). كما استخدمها "بوري" Puri في دراسة السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة، لاسيما في الفترة

ثمة جانب آخر مهم للتحوط الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي يتعلق بتنوع الشركاء. فانطلاقاً من الخشية من انسحاب القوى التقليدية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من المنطقة، تتابع دول المجلس سياسة لتنوع الشركاء. فالشركات الاستراتيجية الخليجية لم تعد مقصورة على الدول الغربية، وإنما بدأت تتجه باطراد، لاسيما نحو الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية. إلا أن هذه السياسة لا تنطلق من استراتيجية مشتركة لدول المجلس، وإنما تعبر عن خيارات أحادية لكل دولة على حدة. ويلاحظ أن الشراكات الثنائية بين دول مجلس التعاون والدول الآسيوية لم تعد مقصورة فقط على مجال الطاقة، وإنما تتضمن أيضاً الحوار الاستراتيجي، والاستثمار المشترك في مجالات التكنولوجيا المتقدمة (مثل الفضاء، والطاقة المتجددة)، والتدريب العسكرية المشتركة، ومكافحة الإرهاب(٤٣).

بيد أن النموذج الأبرز لسياسة التحوط الاستراتيجي في منطقة الخليج تقدمه سلطنة عمان. فبالرغم من أن سياستها الأمنية تستند إلى التحالف، فإن مسقط تتابع، بالتواكب مع ذلك، سياسة الحياد. فهي متحالفة مع السعودية والولايات المتحدة، وتحفظ بعلاقات اقتصادية، وأمنية، وسياسية قوية مع إيران، وتفضل البقاء على الحياد في أية مشكلات إقليمية، لاسيما إذا كانت الأخيرة أحد طرفيها أو أحد أطرافها، مثل أزمة البرنامج النووي الإيراني، والصراع في اليمن، والصراع السوري(٤٤).

الحقيقة أن سياسات عمان التحوطية تظهر أن لها تصوراتها المختلفة للبيئة الخارجية مقارنة بسائر حلفائها في مجلس التعاون. وهذا يفسر ما تتخذه بطريقة مستمرة من خيارات مستقلة في سياساتها الخارجية. ويمكن إرجاع السبب في التصورات المختلفة لمصالحها الاستراتيجية، والتهديدات، والفرص إلى الوضع الجيوبوليتيكي الفريد للسلطنة، الذي ينبع - منذ أكثر من ٢٥٠ عاماً - من التفاعلات التاريخية مع بريطانيا، وإيران، والسعودية.

من أجل أن تتحوط، تقوم عمان باستثمارات متبادلة تجاه مجلس التعاون (كونها عضواً مؤسساً ومشاركاً فيه، وملتزمًا بسياساته)، وتجاه إيران، من خلال تطوير علاقات الصداقة الثنائية طويلة الأجل. وفي ظل كل التكاليف، فإن على مسقط أن تنتهج طريقاً دقيقاً: الموازنة بين علاقاتها مع القوتين الكبيرتين في المنطقة (إيران والسعودية)، وفي الوقت نفسه التعاون مع الولايات المتحدة. والحقيقة أن السياسة الخارجية العمانية متعددة الطبقات. فبصفة عامة، تنتهج مسقط سياسة توازن خارجي، بمعنى التحالف مع فاعلين دوليين آخرين ضد القوة المهددة (إيران بالأساس). وفي هذه الحالة، فإنها تتحالف مع الولايات المتحدة، والسعودية، وسائر أعضاء مجلس التعاون الخليجي. كما أن عمان تتحوط تجاه الأخيرة، أيضاً، من خلال الانخراط في علاقات دبلوماسية وتجارية بين مسقط وطهران، بما يسمح لها بتجنب المواجهة المباشرة معها. وعلى الرغم من التكلفة المرتفعة التي تتحملها مسقط في علاقتها التجارية مع طهران، فإنها فضلت تحملها عن الانخراط في مواجهة غير متكافئة. وقد يبدو السلوك الخارجي العماني متناقضاً، ولكنه ليس كذلك، حيث إنها

Barry Buzan وزملائه في مدرسة كوينهاجن للدراسات الأمنية، فسجد أن هناك حالة من عدم اليقين الاستراتيجي سائدة بالنسبة لهيكل النظام الإقليمي أو القطبية الإقليمية، أو أنه -في أفضل الأحوال- في مرحلة التشكل، لاسيما بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو ٢٠١٥، ثم الانسحاب الأمريكي الأحادي منه، بالإضافة إلى أن علاقات العداء والصداقة، بما في ذلك التحالفات، بين دوله متغيرة، وأن ثمة اختراقاً خارجياً واسع المدى للنظام الإقليمي من جانب الدول الكبرى (روسيا، والولايات المتحدة بالأساس)، وأن هناك -إجمالاً- حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بالبيئة الأمنية الإقليمية. ولا شك في أن هذه الظروف ملائمة لمتابعة سلوك تحوطي من جانب دول المنطقة في تفاعلاتها مع الدول الإقليمية الكبرى، لاسيما إيران وتركيا، وربما إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، ينظر إلى استراتيجيات التحوط على أنها تجل لديناميات ورطة الأمن الراهنة في الإقليم.

في منطقة الخليج العربي، تلجأ عمان، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، إلى استراتيجية التحوط في علاقاتها مع إيران. ذلك أن البيئة الأمنية في منطقة الخليج، التي تتسم بالفوضى وعدم التأكد، نموذجية بصفة خاصة لاستراتيجيات التحوط، لأنها تمكّن "المحتوظين" من الحفاظ على خيارات استراتيجية مختلفة، وتعطيهم القدرة على المناورة. في هذا الخصوص، يشير جوزانسكي Guzansky إلى أن عدداً من دول الخليج تبنت مبدأ مسابرة السلوك الخارجي الإيراني، والانخراط مع طهران في علاقات اقتصادية، وفي الوقت نفسه العمل على تطوير قدراتها العسكرية، بما يوازن هذا السلوك، الأمر الذي يقلل من خطورة الصراع مع إيران على المدى القصير، ويتيح الفرصة لهذه الدول الحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الإيراني على المدى البعيد(٤٥). ويعود السبب في ذلك إلى إدراك هذه الدول لخطورة التهديد الإيراني لأمنها الوطني، سواء من حيث القدرات العسكرية، التقليدية أو الاستراتيجية، والقدرات غير المتماثلة، وأن هذه الدول لم تطور هيكلًا أمنياً موحداً لمواجهة هذا التهديد. كما أن تنامي النفوذ الإقليمي لإيران يضيف إلى أسباب التحوط معها. والأهم من ذلك أن مواجهة إيران، من خلال التوازن الخارجي الواضح، سوف يحولها إلى عدو، وهو ما تريد دول مجلس التعاون تجنبه.

من هنا، نفهم كيف أن دول مجلس التعاون الخليجي تنخرط في تعاون أمني رسمي مضاد لإيران يتمثل في مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ بالأساس لدواع أمنية تتعلق بمواجهة التهديد الإيراني، والاتلاف الخليجي/العربي لدعم الشرعية في اليمن الذي يضم حالياً كل دول المجلس، عدا عمان وقطر. كما أن هذه الدول ترتبط بترتيبات أمنية مع الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تحتفظ معظم دول مجلس التعاون بعلاقات تعاون اقتصادي، وسياسي-اجتماعي مع إيران، من أجل تجنب صراع مستقبلي مع الأخيرة. وهكذا، يتضمن السلوك التحوطي لهذه الدول تجاه إيران ميكانزمات تعاونية، وتنافسية/صراعية، وإن كانت الأخيرة آخذة في النمو باطراد في السنوات الأخيرة.

دعمت أبوظبي الولايات المتحدة سياسياً، وشاركت في العقوبات المفروضة على إيران، وزادت من إنتاجها للنفط، من أجل منافسة وإزاحة النفط الإيراني من السوق، وهو ما يؤكد التوازن في سياستها تجاه إيران. ومع ذلك، فإن هيكل السياسة والحكم في الإمارات، وبنية الدولة الاتحادية، التي تقوم على أساس الفيدرالية المرنة، مما يقربها من الدول الكونفيدرالية، يكفلان عدم المساس بأسس التحوط الاستراتيجي تجاه إيران. فجهود تغيير استراتيجية الدولة من التحوط إلى التوازن تقودها بالأساس إمارة أبوظبي، وبصورة محددة ولي العهد، ورئيس الدولة بحكم الأمر الواقع، الشيخ محمد بن زايد، ولا يبدو أن سائر إمارات الدولة الست منخرطة في هذا الشأن. كما أن الطبيعة المرنة للفيدرالية الإماراتية أبطت على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين إيران والإمارات كما هي تقريبا. فعلى سبيل المثال، لا تزال إيران تعد أكبر شريك تجاري لإمارة دبي، وللإمارات بصفة عامة. ولا يعني تنامي القدرات العسكرية للإمارات، أو زيادة حجم مساعداتها الخارجية أنها تركز على أدوات القوة الصلدة فقط في تنفيذ سياستها الخارجية. فالواقع أن صانع القرار الإماراتي يمزج بين أدوات القوة الناعمة وأدوات القوة الصلدة في متابعته لمصالح دولته في الخارج. فمثلا، تستبعد الإمارات استخدام القوة العسكرية لاسترداد جزرها المحتلة، وتسعى إلى تسوية هذه القضية بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية. وتشير بعض المصادر إلى أنها مستمرة في مناقشة حل لهذه الجزر، بمقتضاه تحصل إيران على حقوق في قاع البحر المحيط بالجزر، مقابل إنهاء احتلالها للجزر نفسها(٤٧).

تقدم الكويت مثالا آخر مهما للتحوط الاستراتيجي تجاه إيران. وهناك عدة عوامل تفسر هذا التوجه الكويتي تجاه إيران، أهمها القرب الجغرافي من ناحية، والأنشطة التخريبية التي تقوم بها إيران من ناحية أخرى، على أساس وجود أقلية شيعية في الكويت. وتتخلص استراتيجية التحوط الكويتية تجاه إيران منذ التسعينيات في الحفاظ على علاقات تجارية وسياسية وثيقة مع إيران، ودعمها الكامل لحق إيران في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية، والرفض القاطع لاستخدام أراضيها لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وفي الوقت ذاته، استمرار التحالف مع الولايات المتحدة، وتأييد العقوبات على إيران. وقد أسهمت بعض الأحداث في إيجاد توتر في العلاقات بين البلدين، مثل الحرب العراقية-الإيرانية التي جعلت إيران تدخل المجال الجوي الكويتي أكثر من مرة، والأنشطة التخريبية التي تقوم بها إيران في الكويت. إلا أن الأخيرة حرصت دائما على احتوائها تجنباً لحدوث أضرار كبيرة في علاقتها مع إيران، بل وإبقاء العلاقات معها على نحو جيد(٤٨). ورغم توتر العلاقات بين الجانبين عقب توقيع الاتفاق النووي الإيراني، بسبب إثارة إيران لقضية الجرف القاري المتنازع عليه مع الكويت، فإن الموقف الكويتي من إيران لم يتجاوز العوامل المؤثرة على العلاقات، فظل الموقف الكويتي مترواحا بين التصعيد والتهدئة، مبتعدا عن خيارات متطرفة. فقد تحوطت الكويت تجاه إيران من خلال تأييدها الكامل للاتفاق النووي الإيراني، وتعزيز علاقاتها

تستفيد من العلاقات "الصراعية" بين إيران ودول مجلس التعاون. وتتوافق عمان مع السياسة الإقليمية الإيرانية كاستراتيجية للتحالف مع مصدر التهديد، والاستفادة من أية انشغاقات تتشأ(٤٥).

لقد مكنت هذه الاستراتيجية عمان من أن تقوم بدور المسهل أو صاحب المساعي الحميدة في تسوية النزاعات الإقليمية. فمثلا، استضافت في منتصف عام ٢٠١٣ محادثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران، والتي أفضت في النهاية إلى توقيع الاتفاق النووي الإيراني في يوليو ٢٠١٥ (٤٦). وتسهم هذه السياسة، من وجهة نظر مسقط، في تحقيق أمنها القومي، وتعزيز دورها ونفوذها الإقليمي، والحفاظ على بعض الاستقلالية في سياستها الخارجية. وحتى داخل مجلس التعاون الخليجي، تستطيع عمان أن تحتفظ بدرجة كبيرة من حرية الفعل السيادة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

بالجملة، فإن سياسة مسقط الخارجية في فترة ما بعد ٢٠١١ تعكس متطلبا على الدارسين بأن ينظروا لها بطريقة جديدة، ومنحها مساحة لصنع تكيفات عملية في بيئة معقدة، تعلمتها من الخبرات الجيوبوليتيكية الفريدة للدولة.

يستطيع المتابع للسياسة الخارجية الإماراتية أن يلاحظ توظيفها لاستراتيجية التحوط الاستراتيجي في سلوكها تجاه إيران على مدى العقود الأربعة الأولى لتأسيسها في عام ١٩٧١. وقد أسهمت عدة عوامل في تحديد علاقة الإمارات بإيران، منها القرب الجغرافي، والعلاقات الاجتماعية بين الشعبين الإيراني والإماراتي، ووجود جالية إيرانية كبيرة الحجم في الإمارات، والشراكة التجارية بين البلدين، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث هي: طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبوموسى.

منذ أحداث الربيع العربي، التي اجتاحت العالم العربي في عام ٢٠١١، ضمن أسباب أخرى، ظهر عدد من المؤشرات، بدا منها أن دولة الإمارات تنأى بنفسها عن استراتيجية التحوط التقليدية في سياستها تجاه إيران بشكل خاص، مفضلة عليها التوازن الذي يقوم على الاعتماد على الحلفاء (الولايات المتحدة، والسعودية، ومصر) وتنمية قدراتها العسكرية. ففي السنوات الأخيرة، تتابع الإمارات برنامجا شاملا لتحديث وتطوير قدراتها العسكرية، مع إعطاء أولوية للقوات الجوية، ونظم الدفاع الجوي، وتحسين الأداء العملي لقواتها المسلحة، من خلال اعتماد اقتراب قائم على الشبكية Network-centric Approach، من أجل تحويلها إلى قوة قائمة على الشبكات، يشكل فيها الإدراك الظرفي Situational Awareness المتفوق، وشبكة الاتصالات الآمنة أساسا للإنذار المبكر بعيد المدى، والرد السريع، والقدرة على الاستهداف الدقيق. كما عمدت الإمارات إلى توثيق علاقاتها مع السعودية ومصر، وتعميق شراكتها الاستراتيجية الرئيسية مع الولايات المتحدة، التي تغطي المجالات الاقتصادية، والسياسية، والدفاعية، مما يجعل الإمارات "حليفا" لواشنطن خارج حلف الناتو، قريبا من علاقات الأخيرة مع اليابان أو كوريا الجنوبية. فقبل توقيع الاتفاق النووي الإيراني،

تضمن عدم المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة (٥٢). كما انضمت إيران إلى عدد من المنظمات الإقليمية لتعزيز مكانتها في إطار استراتيجية الشراكة مع روسيا، حيث التحقت بمنظمة شنغهاي بصفة مراقب عام ٢٠٠٥. وفي أكتوبر ٢٠٠٧، تم الإعلان عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة بحر قزوين، التي تضم الدول المطلة على البحر، بعد عقود من الخلافات بين هذه الدول حول كيفية اقتسام ثروات المياه. والمتأمل للسياسة الإيرانية أيضا سوف يرى مدى النجاح الذي حققته عبر سنوات طويلة من المفاوضات التي تمثلت في إبرام الاتفاق النووي في نهاية المطاف.

خاتمة:

ربما تكون النتيجة الأساسية لهذه الدراسة أنه في ظل خصائص البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، ثمة إمكانات كبيرة لمتابعة استراتيجية التحولات الاستراتيجية للتكيف معها. فمن ناحية، تتحدى استراتيجية التحولات التقسيم "الواقعي" الثنائي المبسط، الذي يوضح أن السبيل أمام الدول لتحقيق أمنها الاستراتيجي هو ممارسة النفوذ أو نشدان الاستقلالية. فإذا اختارت الدولة "النفوذ"، فإنها تلتحق بتحالف، وتخرط في سياسات توازن "تقليدي". وإذا اختارت "الاستقلالية"، فعليها اتباع سياسة الحياد. فمن خلال تبني استراتيجية التحولات، يمكن للدول أن تحقق الأمن والنفوذ، ومد فضاءها الاستراتيجي، وتنوع شركائها. من ناحية أخرى، تذكّرنا استراتيجية التحولات بمبدأ انتشار القوة في مجال السياسة العالمية، وأن العلاقات الدولية هي عبارة عن القوة الذكية أكثر من القوة الصلدة، وهو وضع يلائم الدول الصغيرة أكثر من غيرها. وتساعد استراتيجية التحولات الدول، بصرف النظر عن مكانتها الدولية، على التكيف مع حالة عدم التأكد بالنسبة للمستقبل، وتجنبها مخاطر المواجهة المباشرة مع الدولة المهتدة، وتمنحها مهلة زمنية مطلوبة لتطوير مقدراتها القومية. بالإضافة إلى ذلك، تحقق الدول مزايا مادية من الانخراط في علاقات اقتصادية مع الدولة/الدول المستهدفة من التحولات. والأهم من ذلك، تتيح هذه الاستراتيجية حرية حركة للدول المتحولة، سواء كانت صغيرة أو متوسطة، أو حتى دول كبرى في نظام أحادي القطبية.

ومع ذلك، يجب التذكير بأن استراتيجية التحولات محفوفة بالمضاعفات والمخاطر التي يمكن أن تعجل بتحولها نحو التنافس المفتوح، والمواجهة المباشرة، ومن ثم تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي. ذلك أن التحولات عملية توازن حساسة تتطلب أن تكون فعالة ومستدامة، كما تتطلب إدارة حذرة لتراكم الضغوط بين الدولة المتحولة والجانب الآخر، وكذلك لردود الفعل الإقليمية، وتأثير التحولات في السياسات الداخلية في الدولة المتحولة. فانتهاج التحولات كاستراتيجية في السياسة الخارجية مسألة "دقيقة أو معقدة"، وتحمل مخاطر جمة. ومن أهم هذه المخاطر أنه في وقت الأزمات، قد تصبح مجبرة على إعلان نياتها صراحة، وتحديد مع أي جانب تقف، وهو ما قد يحرج الدولة ويؤثر في مصالحها. كما أن الاستمرار في هذه الاستراتيجية يعد مكلفا للغاية، ويتطلب موارد يمكن أن تستخدم في الاتجاهين

التجارية معها (٤٩)، والعمل على حل القضايا المثيرة للجدل بينهما، مع العمل في الوقت ذاته على دعم إجراءات مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في محاربة أنشطة الخلايا التخريبية الشيعية التابعة لإيران في مجلس التعاون، وتضامنها الكامل مع السعودية عبر إدانة إيران عقب الاعتداء على القنصلية السعودية في طهران ٢٠١٦ (٥٠).

تشابه استراتيجية التحولات القطرية مع نظيرتها العمانية، وكذلك مع سياسات المتحولين في جنوب شرقي آسيا، في أنها مصممة من أجل ألا تضطر الدوحة إلى الاختيار بين دولتين إقليميتين رئيسيتين، ينظر إليهما صانع القرار القطري على أنهما مصدر التهديد لأمن بلاده الوطني (إيران والسعودية). ذلك أن سياسة التحولات القطرية نحو إيران هي أيضا محاولة لموازنة القوة والنفوذ ضد السعودية، وحماية مواردها الطبيعية. وقد لا يتسع المجال هنا للتفصيل في السياسات التعاونية والتنافسية/الصراعية التي انتهجتها الدوحة تجاه كل من البلدين، انطلاقا من دوافع هيكلية *Structural Incentives* للحفاظ على أمنها، وتحقيق بعض الاستقلالية في سياستها الخارجية، وتأمين نفوذ خارجي لها. ومع ذلك، فإن إعلان المقاطعة الخليجية لقطر في يونيو ٢٠١٧ كان بمنزلة إعلان عن فشل سياسة التحولات القطرية تجاه السعودية. وربما يعود السبب الرئيسي إلى سعي الدوحة، ليس فقط للحفاظ على أمنها، وإنما أيضا لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها. في هذا الخصوص، يجب التذكير بأن استراتيجية التحولات هي استراتيجية محافظة تسعى للحفاظ على الوضع القائم.

بالنسبة لإيران، فقد اتبعت استراتيجية التحولات تجاه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف النووي. وفي هذا الخصوص، يشير "بورى" إلى أن هذه الاستراتيجية أتاحت لطهران، ضمن أسباب أخرى، إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة باسم الاتفاق النووي (٢٠١٥) مع الدول الست الكبرى، التي تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي (٥١). بعبارة أخرى، مارست إيران التحولات في سياستها تجاه الولايات المتحدة فيما يخص برنامجها النووي، حيث تجنبت الدخول في مواجهة مباشرة معها، وانخرطت عام ٢٠٠٢ في مفاوضات بشأن برنامجها النووي مع الولايات المتحدة، وسائر الدول الست الكبرى، وأكدت سلمية البرنامج، وتعاونت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الخصوص. وعلى الرغم من تعثر المفاوضات مرات كثيرة، فإن طهران كانت تستجيب للمقترحات المقدمة من جانب الدول الوسيطة في المفاوضات. وفي الوقت نفسه، كانت طهران ماضية في تطوير برنامجها النووي، ومقدراتها العسكرية عموما، لاسيما برنامج الصواريخ الباليستية (٥٢).

فالتأمل للسياسة الإيرانية، خلال تلك الفترة، يجد أن طهران كانت تستخدم ذلك الخليط من التعاون مع الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، في إطار المفاوضات النووية، في الوقت الذي تدعم فيه ترسانتها العسكرية، وقدراتها الاقتصادية، مع تنوع شركائها الاستراتيجيين، لاسيما الصين وروسيا، وذلك حتى

المتحولة على المدى الطويل، خاصة في ظل عدم تطوير استراتيجية مشتركة متماسكة لمواجهة التهديدات، فضلا عن عدم اتفاقها بالأساس على تحديد طبيعة وحجم هذه التهديدات (حالة دول مجلس التعاون الخليجي).

المتعارضين، كالتعاون مع إيران، وفي الوقت نفسه موازنة قوتها، أو الانخراط مع قوتين إقليميتين في الوقت نفسه، مثل حالة عمان. على الرغم من أن هذه الاستراتيجية تحقق على المدى القصير الأهداف المطلوبة منها، فإن حالة اللايقين المصاحبة لسلوكيات الحلفاء قد تؤثر في طبيعة الأمن القومي للدول

الهوامش :

- 1- Ionut C. Popescu, "Grand Strategy vs. Emergent Strategy in the Conduct of Foreign Policy, Journal of Strategic Studies", Vol. 41, No. 3, 2018, pp. 438-448.
- 2- H. Mehmetcik, If you are not big enough, pick a strategy: Bandwagoning, Balancing, Hedging, International Association for Political Science Students, 4- April, 2015, accessed 27 October, 2017, <http://www.iapss.org/29/04/2015/if-you-are-not-big-enough-pick-a-strategy-bandwagoning-balancing-hedging>.
- 3- Leah Sherwood, "Small States 'Strategic Hedging for Security and Influence'" Trends Research & Advisory, September 14, 2016, accessed 21 October, 2017, <http://trendsinstitution.org/small-states-strategic-hedging-for-security-and-influence/>
- 4- Antony Best et al., International History of the Twentieth Century and Beyond, (London: Routledge, 2008), pp. 221-226.
- 5- Brock Tessman and Wojtek Wolfe, "Great Powers and Strategic Hedging: The Case of Chinese Energy Security Strategy", International Studies Review, Vol. 13, No. 2, pp. 216-220.
- 6- Lis Gindarsah, "Strategic Hedging in Indonesia's Defense Diplomacy", Journal of Defense & Security Analysis, Vol. 32, No. 4 (2016), p.186.
- 7- J. Y. Lee, "Hedging Strategies of the Middle Powers in East Asian Security: The Cases of South Korea and Malaysia," East Asia Journal, Vol.32. No1., 2017, pp. 23-25.
- 8- Evan S. Medeiros (2005-2006), "Strategic Hedging and the Future of Asia Pacific Stability". The Washington Quarterly, Vol. 29, No. 1, pp. 147-157.
- 9- Brock F. Tessman, "System Structure and State Strategy: Adding Hedging to the Menu", Security Studies, Vol. 21, No. 2, 2012, p.160.
- 10- Ryan Yu-Lin Liou and S. Philip Hsu, The Effectiveness of Minor Powers' Hedging Strategy: Comparing Singapore and the Philippines, Paper presented at The Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration (RANEPA), Hong Kong, 2017.
- 11- Evelyn Goh, Meeting the China Challenge: The US in Southeast Asian Regional Security Strategies, (Washington D.C.: East West Center, 2005),p. 7.
- 12- Tessman and Wolfe, "Great Powers and Strategic Hedging".
- 13- Mohammad Salman and GustaafGeeraerts (2015), "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East", China Report, Vol. 51, No. 2, 2015, pp. 102-120; Mohammad Salman and GustaafGeeraerts, The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers: The Case of Chinese Energy Strategy in the Middle East, (paper presented at a conference on "China Goes Global", Brussels Institute of Contemporary China Studies (BICCS), VrijeUniversiteit Brussel (VUB), Belgium. September 25-27, 2013).
- 14- Robert A. Pape, "Soft Balancing against the United States", International Security, Vol. 30, No. 1 (2005).

- 15- Mohammad Salman and Gustaaf Geeraerts, Strategic Hedging and Balancing Model under the Unipolarity, (Paper presented at Midwest Political Science Association 2015, April 16-19, Chicago, USA); Joseph P. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).
- 16- Pape, "Soft Balancing", p.7.
- 17- T.V.Paul, "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy", International Security, Vol. 30, No. 1 (2005).
- 18- Reuben Steff and Nicholas Khoo, "Hard Balancing in the Age of American Unipolarity: The Russian Response to US Ballistic Missile Defense during the Bush Administration (20082001)", The Journal of Strategic Studies, Vol. 37, No. 2 (2014), pp. 223-225.
- 19- Salman and Geeraerts, Strategic Hedging and Balancing Model.
- 20- Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia Pacific Stability", pp 163-167.
- 21- Sherwood, "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence".
- 22- Tessman, "System Structure and State Strategy", pp 195-200.
- 23- Sherwood, "Small States' Strategic Hedging".
- 24- Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia Pacific Stability".
- 25- Sherwood, "Small States' Strategic Hedging".
- 26- Liou and Hsu, The Effectiveness of Minor Powers' Hedging Strategy.
- 27- Goh, Meeting the China Challenge, p.23.
- 28- Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia Pacific Stability", p.164.
- 29- Van Jackson, The Rise and Persistence of Strategic Hedging across Asia: A System-Level Analysis, in: Ashley J. Tellis, Abraham M. Denmark and Greg Collins (eds.), Strategic Asia 2014-15: US Alliances and Partnerships at the Center of Global Politics, (Washington D.C.: The National Bureau of Asian Research, 2014), pp. 320-332.
- 30- Salman and Geeraerts, Strategic Hedging and Balancing Model.
- 31- Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia Pacific Stability", pp. 164-165.
- 32- Salman and Geeraerts, "The Impact of Strategic Hedging on the Foreign Politics of Great Powers".
- 33- Samir Puri, "The Strategic Hedging of Iran, Russia, and China: Juxtaposing Participation in the Global System with Regional Revisionism", Journal of Global Security Studies, Vol. 2, No. 4 (2017).
- 34- Sherwood, "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence".
- 35- Ted Galen Carpenter, "A Hedging Strategy is Needed Toward North Korea", Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 16, No. 1(2009).
- 36- Medeiros, "Strategic Hedging and The Future of Asia Pacific Stability", pp. 163-167.
- 37- Gindarsah, "Strategic Hedging in Indonesia", pp. 181-186.
- 38- Tessman and Wolfe, "Great Powers and Strategic Hedging".
- 39- Puri, "The Strategic Hedging of Iran".

40- Medeiros, "Strategic Hedging and the Future of Asia Pacific Stability", pp. 151-152; Hoo-Tiang Boon, "The Hedging Prong in India's Evolving China Strategy", Journal of Contemporary China, Vo. 25, No. 101 (2016), pp. 122-127;

- رضا هلال، مودى فى واشنطن .. صراع بين "أمريكا أولا" و"صنع فى الهند"، صحيفة الخليج، ١٣ يوليو ٢٠١٧.

41- Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge university press, 2003), pp.4, 21-23.

42- YoelGuzansky, "The Foreign? Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf", Middle East Policy", Vol. 22, No. 1 (Spring 2015).

43- Jean-Loup Samaan, "Strategic Hedging in the Arabian Peninsula: The Politics of the Gulf-Asian Rapprochement", Whitehall Papers, Vol. 92, No. 1, pp. 1-8.

44- Sherwood, "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence".

45- Sherwood, "Small States' Strategic Hedging for Security and Influence".

٤٦- عبدالرحمن الراشد، ماذا بعد زيارة نتنياهو إلى مسقط، الشرق الأوسط، ٢١ أكتوبر ٢٠١٨.

٤٧- أيمن الدسوقي، "تغير السياسة الخارجية الإماراتية فى أعقاب الثورات العربية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ١٨، العدد ٤ (أكتوبر ٢٠١٧)، ص ١٠٦-١٢١:

- Kenneth Katzman, "The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy", CRS Report, Washington D.C.: Congressional Research Service, RS21852, September 14, 2015, pp. 11-17.

48- Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers", p.113.

٤٩- محمد عبدالله بنى هميم، العلاقات الإيرانية - الكويتية بين الاستمرارية والتغيير، المعهد الدولى للدراسات الإيرانية، ٣ أغسطس ٢٠١٧، تم الاطلاع: ١٢ نوفمبر ٢٠١٧:

- <https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/>

50- Khaled Abdulaziz Alsalloum and Mohamed Salman Tayie, "The Present and Future of Kuwaiti-Iranian Relations and their Influence on the Security of the Arabian Gulf", Asian Social Science; Vol. 14, No. 1 (2018), p.106.

51- Puri, "The Strategic Hedging of Iran".

٥٢- تحوز إيران قدرات صاروخية باليستية كبيرة (من أكبر المقدرات فى الشرق الأوسط) ومتنامية. وقد نجحت فى الحصول على نظم صاروخية باليستية كاملة، وتطوير نظم محلية بطريقة أو بأخرى. وتعد الصناعة الإيرانية، كبيرة الحجم، توفر لها قدرات باليستية جيدة. وقد فاق برنامج إيران الصاروخى نظيره الكورى-الشمالى. ومع ذلك، هناك مبالغاة عديدة من الجانبين الإيرانى والغربى فى هذا الخصوص. فالنظم الصاروخية الإيرانية لها فائدة عسكرية محدودة بسبب محدودية دقتها، كما أنها قد لا تعطى لها القدرة على القيام بعمليات هجومية كبيرة الحجم، وإن استخدمت لضرب أهداف حضرية. وتصنع إيران عددا كبيرا من دباباتها وذخيرتها، وسائر أسلحتها التقليدية من دون مساعدة خارجية. كما تمتلك إيران مقدرة قوية على شن حرب لا تماثلة باستخدام قوات الحرس الثورى، أو عملائه فى الدول العربية التى توجد بها أقليات شيعية، أو جاليات إيرانية. انظر: هادى زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيونى، حزب الله، وكوريا الشمالية)، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣)، ص ١٠٣-١١١.

53- The Military Balance 2011 (London: Routledge), pp. 151-52, 309-10, 313-14.

53- Shahram Chubin and Robert S. Litwak, "Debating Iran's Nuclear Aspirations", Journal of The Washington Quarterly", Vol. 26, Issue 4 (2003), pp. 99-114, accessed 16 Jan., 2018, <http://dx.doi.org/016366003322387136/10.1162>